إفريقيا المستهدفة:الإستعمار الإيدلوجي الجديد في القرن الحادي والعشرين "المساعدات الغربية في خدمة الأجندة النسوية"

تأليف:أوبيانوجا إيكيوتشا **ترجمة:أسماء عبدالرزاق**

تقديم: عصماء الدخري

تاريخ النشر: 12 / 12 / 2021م

«بيك وو أقبارا» هو مَثَل متداول في قبيلة الكاتبة ومعناه: «الرجل الأبيض هُمام»؛ تقول عنه : «كنا نرى الأوربيين كما لو كانوا أناساً أشداء، سادة جبابرة، أعلى منّا شأناً، لذا فهُم أحقُ بحكمنا منّا»

وهو إذا ما تفكرت لُبْ المشكلة، فالأفريقي يولد ورأسه معقوقة نحو الغرب، يتوجه له بالتوسل. ويزعن إذا ما أمره.

و العتق من الإستعمار ليس بأزاحة مادياته من جيوش وهياكل إستعمارية، لأن الغزو أصبح من الداخل حتى يُصّدق المُستعَمَر أن مُستعمريه مثل ذويه وخاصته ويوقن في قرارة نفسه أنهم يردون مصلحته!

فإذا ما فعلوا شيئاً شابههم وإن لم يطرحوه عليه، ومن ضمن الحزم التي يستعبد بها الغرب العالم النامي هي حزمة النسوية وحقوق المرأة وهو أمر واضح جَلي في تركيز المعونات الغربية وبرامج التثقيف على مواضيع تخص المرأة في الإساس مثل: موانع الحمل، الإجهاض وتخطيط الأسرة.

تقدم الكاتبة بهذة العاطفة لكتابها وهي من خلفية أفريقية نيجيرية معتزة بهويتها وبديانتها المسيحية

الكاثوليكية فتقول في أكثر من موضع بشناعة فعيل الغرب وبأنه أمر يغضب الله.

التحكم في عدد السكان:

«الأفارقة أكثر الناس نسلاً في العالم»[ص٥٤]

وهو ما يؤرق الغرب في مؤتمراتهم حتى أنهم أسموه «بالقنبلة السكانية» وإن إنفجارها سيؤدي لرد عكسي من قبل الطبيعية لِلجَم الجموع، ولكن ما حصل بعد عقود من تلك التحذيرات _ التى خصَّت أفريقيا وبدأت في عام ١٩٦٨م _ أن الوباء المتوقع بدء في غير أفريقيا و قلل عدد سكان تلك الدول التي كانت تقمع مسبقاً مواليدها فزاد عليهم البلاء ضعفين.

وقد إتخذوا إجراءات لتخفيض نسبة المواليد بالترويج لكون موانع الحمل أدوات لتحرير النساء وكأن الأطفال قيد وجب التخلص منه.

وهو شيء يخالف القيم الأفريقية التى تنظر للمواليد كهبات من الله.

« في سنة ٢٠١٠م؛ أصدرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(usaid) تقريراً عن«عدد الأطفال الذي يرغب فيه الناس»...إن أعلى عدد مرغوب فيه من الأطفال كان من سكان غرب ووسط أفريقيا، متراوحاً بين ٤,٨ في غانا و١,٩ في النيجر ٩, ٢ في تشاد بمتوسط ١,٦ للمنطقة كلها» [ص٥٢]

وإن لم يستطيعوا الإساءة مباشرة لكثرة الأطفال ستروا دعواهم بلحاف :»الصحة الإنجابية» وأن المرأة أكثر صحة عندما تتناول تلك الموانع وأكثر تحررا وأن الموانع هي:» حاجة غير ملباة» ووصفوا النساء اللواتي لم يتحصلن على تلك الموانع سواء كن متزوجات أم لا بأن حاجاتهن لم تلبى وقدروهن ب٢٢٠ مليونا [ص٥٢]

وصرفوا تحت هذا الأسم المنمق في نيجيريا وحدها ستمائة مليون دولار!

وفي أفريقيا كلها ما يفوت بلايين الدولارات من قبل مانحين كبار مثل ملينا غايتس ومنظمات مثل باث فايندر والipp، كله تحت مسمي صحة الأسرة، لكن الإحصائيات عادت وخذلتهم من جديد تقول الكاتبة:

« في كُلٍ من تنزانيا والمالديف معدل إنتشار موانع الحمل هو ٣٥٪ حالياً و معدل وفيات الأمهات في المالديف هو ٦٨،بينما يبلغ في تنزانيا ٣٩٨...لماذا تموت أعداد أكبر من النساء التنزانيات بعد وقبل الولادة؟ بسبب الرعاية الصحية الردئية.

فلننظر لمقارنة أخرى : معدل إنتشار موانع الحمل لغانا منخفض جداً(١٩٪) ومعدل وفيات الأمهات فيها حاليا هو ٣١٩، أقل من زيمبابوي ٤٤٣ بالرغم من إرتفاع معدل موانع الحمل في زيمبابوي ٨٥٪.

بكلمات أخرى:وجود موانع الحمل لا يعني بالضرورة أن للدولة عناية بالأمومة كافية، ما تحتاج إليه الدول الأفريقية ليس هو هذا الضخ الغزير لموانع الحمل في مجتمعاتهم، بل إلتزام متجدد ببناء فروعٍ متعددة لأنظمة الرعاية الصحية المهملة في أرجاء أفريقيا، تخيلوا لو أن بلايين الدولارات أستُثمرت في هذا! «[ص٥٨]

هذا بالطبع مع عدم الإشارة أثناء التوزيع لكون

الموانع المستخدمة تسبب أضراراً كبيرة للنساء قد تصل للموت أو العقم وأنّ بعض هذة الموانع قد حُظرت في دولها المصنعة، بينما يتم توزيعها بأسعار مخفضة في أفريقيا للنساء والفتيات الأفريقيات تحت دعوي التحرر.

والخوف من تزايد السكان هو الخوف من الغزو الفكري والثقافي للعالم من قبل الأفارقة وترجيح كفتهم، وأفريقيا حالياً بها ٢٢ فائزاً بجائزة نوبل من ٩ دول.

بالإضافة إلى أن أقتصاد أفريقيا بحسب صندوق النقد الدولي من أسرع الأقتصاديات نموا وهو شيء يُعزى في جزءه للعمالة المتوفرة

إغراق الشباب في الشهوات:

وهي إستراتيجية أديرت وهيئ لها في قاعات الأمم المتحدة وتستهدف حتى الأطفال في برامج مثل ال(CSE) أي التوعية الجنسية في المدارس للأطفال تحت شعار «الوقاية من فيروس الأيدز» الذي فتك بالقارة في تسعينات القرن المنصرم، لكن البرنامج إنما هو في طياته تشجيع للفجور؛ بتوزيع الرافلات المجانية والتشجيع على الزنا، تقول الكاتبة:

«أما فيما يتعلق بالأمراض المنقولة جنسياً؛ فأن المنهج أشار ستاً وستين مرة للرافلات بأعتبارها وسائل وقائية مضمونة، وأشار إلى التعفف مرتين فقط»[ص٧٨]

ولننظر إلى ما تم في كينيا سنة ٢٠١٥م من تشريعات قانونية تبيح للمراهقين الحصول على الواقيات والقيام بعمليات الإجهاض دون إخطار ذويهم، أيضاً، تحت مسمي التوعية الجنسية.

والحقيقة هي أن الأيدز بالفعل مرض خطير أنتشر بسرعة بين أبناء وبنات القارة حيث تمثل النساء نسبة٥٦٪ من المصابين[ص٨٢]

وقد أتخذت ضده إجراءات فعالة مثلما تم في يوغندا بخطة عرفت بال(ABC) وهي توصي وبشدة على أن التعفف هو السبيل الأمثل لحسر المد المرضي الهائل،

وفي زمن وجيز أنخفضت نسبة الأصابة ل ٧٠٪ بين أبناء الشعب اليوغندي[ص٧٨]

لكن هذه الخطة التي تشجع العفة تعارض نهج الإيدلوجيات الغربية لذا تم التغاضي عنها والإستمرار في توزيع الرافلات بجنون حتى وصل نصيب أفريقيا من الرافلات المصنعة ٦٠٪[ص٨٨]

وقد وصف بعض الكتاب الأمريكيين هذا الإصرار وهذا العِناد في إستخدام الرافلات حصراً لمحاربة المرض بأن الأمر تحول لسوق تجنى فيه المليارات من تصنيع الواقيات![ص٨٦]

وما يزيد الأمر سوء وفداحة هو الحملة العلنية «لعزلنة» أفريقيا ونشر الممارسات الجنسية ما أمكن بحملات مثل التي وجهت بها مطبوعة تابعة للمنظمة الفيدرالية الدولية لتنظيم الأسرة[ص٩٠]

بذور الأنثوية الأصولية:

«لأن المرأة تميل لأن تكون هي المؤثر الحضاري في المجتمع»[ص٩٥]

توجه الكاتبة في رفضها للنسوية بأنها منهج غربي وإن كان حَسُناً في بدايته فقد إنحرف في موجته الثانية بدعوات متل الحق في الإجهاض وتطبيع ونشر الشذوذ الجنسي، وغيرها.

تعيب الكاتبة كما قد يفعل كُل عاقل على النسوية الملتحفة بحقوق النساء الأفريقيات أنها تزايد على قضايا تخص نساء الغرب في إنفصال تام عن المجتمع الأفريقي ومشاكل نساءه.

والكاتبة مع ذلك لا تشذب حركة النسوية كلها بل تطالب بخلق نسوية أفريقية حقة كنسوية الحائزة على جائزة نوبل الكينية وانجاري ماتاي.

تعرض الكاتبة في توالي أسماء المنظمات التي ترعاها المنظمات الأنثوية الغربية مثل:

صندوق تنمية المرأة الأفريقية(AWDF)

شبكة النساء الأفريقيات للتنمية والتواصل (FEMNET)

التضامن من أجل حقوق النساء (SOAWR)

وتعمل كُل هذة المنظمات دون إستثناء بدعم سخي من الغرب يتجاوز ملايين الدولارات لنشر الأفكار النسوية المتطرفة التابعة للموجة الثانية والثالثة في أفريقيا.

مع التشديد على منح النساء الإجهاض تحت أسم حقوق النساء فيما أسموه بروتوكول مابوتو.

الحث على تقنين الإجهاض :

«المجتمعات الصالحة يمكن أن تنجو من أفعال من يقعون في المنكرات الأخلاقية، لكن المجتمعات الصالحة لا يمكن أن تنجو إن وصَفت المنكرات الأخلاقية بأنها أخلاق حسنة» [ص١٤٠]

المجتمع الأفريقي هو أكثر المجتمعات إحتفاءً بالحياة الإنسانية وقد مَنَّ الله عليه مع ذلك بنسبة خصوبة عالية..

وينظر الأفارقة على أمتداد القارة إلى الطفل الجديد كوريث لعائلته وجزء مهم من سلالة طويلة من الأسلاف والجدود.

لذا عندما تم خِلسةً تمرير قوانين تبيح الإجهاض في المجتمع النيجيري وجدت تلك القوانين رداً مانعاً من قبل المجتمع المدني والقادة الدنيين وهو ما تم في ولاية إيمو النيجيرية [ص١٢٩]

وما تم في المجتمع السيراليوني بضغط من منظمة إيباس لتقنين الإجهاض لكن وبالطبع فأن هذا القانون الذي مُرر بطريقة غير معلنة وجد رداً قويا أجبر الرئيس على التراجع عنه فور صدورة[ص١٣٥]

والصحة الإنجابية هي العذر لكل هذا الهياج الإجهاضي من قبل من يصفون أنفسهم بدعاة التنمية وحقوق المرأة لكن وبالنظر إلى عدد النساء اللاتي يمتن سنوياً أثناء الولادة فإن النسب كالآتي :٢٧,١٪ بسبب النزيف، ١٤٪ إرتفاع ضغط الدم، ١٠, ٧٪ بسبب تعفن الدم، وتمثل الجلطات ٢٧,١٪، أما الإجهاض فهو يشكل أقل من نسبة ٨٪ من أسباب الوفاة في القارة[ص١٢٥]

مع ذلك نجد أن الدعم الأكبر، المادي منه والإعلامي، موجة نحو تقنين الإجهاض، وكأن المانحين والقادة لا يعلمون أنهم في قارة تقع في أدني مستويات التبرع بالدم وهو سبب كبير لكثير من حالات الوفاة ومع ذلك يصرون على إدارة رؤسهم نحو الغرب بالتبعية[ص١٢٦]

تشريع الإجهاض لا يعني بالضرورة إنهاء الإجهاض غير الآمن ولنا في جنوب افريقيا أسوة؛ فبالرغم من كون الإجهاض فيها مجانياً ويقدم بأمان في مستشفيات الدولة فأن الإجهاض الغير قانوني ما يزال منتشراً إنتشاراً مذهلاً :»قدرت الكلية الملكية لأطباء النساء والتوليد التي تقود مبادرة(الخيارات الآمنة) أنّ نصف عدد حالات الإجهاض في جنوب أفريقيا غير قانونية، بالرغم من صعوبة تحديد الرقم الدقيق، لقلة الذين يعترفون بإجراء عمليات إجهاض غير قانونية» [ص١٣٢]

وأن الشيء الوحيد الذي حفزه تقنين الإجهاض بحق هو نسبة زيادته، فقد قفزت الأرقام من ٢٦,٥١٢ عملية في ١٩٩٧م إلى ٤٠,٣٥٣ في ١٩٩٨م، إلى ٨٩,١٢٦ في ٢٠١٤م، الأرقام تبين زيادة بنسبة أربعة أضعاف في عدد عمليات الإجهاض في ٢٠ عاماً. [ص١٣٢]

ومعظم مرتكبي هذة العملية هن من المراهقات الجنوب أفريقيات.

الذكورة والأنوثة خُلقتا من أجل الزواج :

تعبر الكاتبة بوضوح وشفافية بأن الهدف الإنساني للزواج هو الذرية وهو شيء يمثل أغلب طقوس الزواج النيجيري، فالمطالبة بزواج بين مثليين حيث لا دعاء فيها بالذرية ولا طقوس متعلقة بهذا الإمر هو هدم للزواج النيجيري في زاته.

وإن إختصت الكاتبة هنا نيجيريا بالحديث إلا أن وجهة نظرها يمكن أن تُعمم على كأفة المجتمعات الإنسانية في مساعاها للزواج.

وإن حُمى المثلية التي إجتاحت الغرب والتي يحاول أن يصيب بها بقية العالم هي ضرب من الجنون الذي أصبح مؤسساتياً؛ يكتب وينقل ويؤمر بتطبيقة في الدول الأفريقية وإلا فأن العقوبة هي قطع العون الأمريكي مثل ما حدث في نيجيريا ويوغندا.

حيث قطعت كافة السبل للحوار في هذا الأمر الذي رفضته الشعوب صراحة قادة ومدينين.

وكانت طريقة الإقناع هي لَيّ الذراع؛ إما المجاعة أو التوافق مع بوصلة الغرب القِيَمية.

وقد جاء هذا التنمر المؤسساتي من قبل أسماء كبيرة مثل الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما والأمم المتحدة في كل إتفاقياتها حتى تلك التي لم تكن معنية بشؤون الدولة.

السادة المستعمرون المعاصرون:

«لقد نشأتُ وانا أسمع والدتي وهي تَصف الإنجليز _ دون أدني لمحة سخرية _ بأنهم «سادتنا المحتلون» لقد كان هذا المشهد منطقياً بالنسبة لي؛ لأني رأيت على مدى ما يقارب العقد من الزمان الإنجليز والفرنسيون والبرتغال والإسبان يحكمون

ويسيطرون على الموارد، ويتخذون قرارات واعتراضات مهمة في كل أفريقيا»[ص١٦٧]

وهذا الأمر لم يتغيير وهو ما تحاول الكاتبة _ بكل أسىء_ إيصاله إلي القاري.

لذا يمكن أن يكون هذا الفصل خلاصة أولية لمحتوى الكتاب؛ إذ أنه يُجمل القضايا التي ترهب الكاتبة في هذا الإستعمار الجديد وهي : الإجهاض المُشرعن في أفريقيا، تدمير القاعدة القيمية، تعبئة رؤوس الشباب بأفكار خاطئة عن هوياتهم.

إدمان المعونات:

«لم تترجم المساعدات الأجنبية لأفريقيا إلى تحسن في مقاييس المعيشة للأفارقة، لكن تُرجمت إلى إتكال شديد للحكام الأفارقة على المانحين الغربيين» [ص١٩٦]

تتناول الكاتبة حالات الفساد في أفريقيا وفي بلدها الأم، نيجيريا، حيث بلغت رواتب البرلمانيين هناك أعلى نسبة للرواتب البرلمانية في القارة بل حتى أعلى من تلك الموجودة في بريطانيا والولايات المتحدة[ص١٨٩]

والإنهاك المالي الذي يتسبب به الفساد الإداري شائع جداً في أفريقيا، فوفقاً للمؤشر الدولي لمراقبة الفساد لسنة٢٠١٦م، الذي نشرته مؤسسة الشفافية الدولية، فإن ١٢ بلداً من بين البلدان العشرين الأكثر فساداً تقع في أفريقيا.

وبالرغم من شيوع هذه المعلومة ما زالت المنظمات الأجنبية تمنح المعونات لقادة هذة الدول، حتى إنه ليظن أن هذه المعونات هي كمكافئة على الفساد أو رشاوي للتغاضي عن الإيدلوجيات التي تغلق بها أكياس الطعام القادم من الغرب.

ومعظم هذة المعونات إنما هي لتخطيط السكان وهو الأسم الغربي المنمق الإجهاض، تقول الكاتبة:»جنوب الصحراء الأفريقية يتلقى أكبر دعم في العالم للتحكم في عدد السكان وقد حصلت على٧١٪ من التمويل الموضوع لسنة٢٠١٢م» [ص٢٠٢]

وقد قدرت كمية الأموال التي أنفقت في سبيل تنمية القارة في السنوات الأربعين الأخيرة بـ٤٠٠بليون دولار، هُدر أغلبها في إستيراد وتوزيع وتمويل البرامج المعنية بتقنين الإجهاض ونشر الزنا.

وهو أمر مثير للسخرية إذ أن رغبة النساء الأفريقيات في إستعمال الموانع هي الأقل بين دول العالم وبالرغم من التوفر الواسع والرخيص والمشجع عليه لمانعات الحمل فأن إستخدامها يقل يوماً بعد يوم.

نحو تخليص أفريقيا من الإستعمار:

«إن تطهرت أفريقيا من فسادها فلن يكون هناك حاجة لمثل هذة المعونات، وإن لم تكافح الفساد فأن مستقبلها سيكون مظلماً» [ص٢١٤]

والإستعمار في شكله الأمثل يتم عن طريق منظمات العون التي تدعي بأنها جاءت لتنتشل أفريقيا من العوز والحاجة، لكن الواقع يقول غير ذلك :»قال الاقتصادي البريطاني بيتر بوور :»ما يؤخر عدداً

من الدول الفقيرة هم الشعوب التي تقيم فيها؛ بمافي ذلك حكوماتهم. إن المجتمع العاجز عن التطور دون هبات خارجية ليس من المرجح أن يتطور بوجودها»» [ص٢١٤]

توصي الكاتبة بكل ثقة :»ويجب إنهاء التأثير السيء لمعونات الدول والمنظمات، المهووسة بالعلاقات الجنسية، عن طريق بناء بلداننا على أساس راسخ، قائم على:المدارس الجيدة التي تطور العقول والسجايا، واقتصاديات السوق التي تحرر التجارة والموارد لمصلحة الجميع، والقادة المسئوولين الذين يحترمون ثقافة شعوبهم أكثر من آراء المانحين الأثرياء. يجب أن نقاوم المستعمرين الأيدلوجيين قبل أن يسلبونا أنفسنا»[ص٢٣١]

يختم هذا الكتاب الرائع برسالة صادقة أرسلتها الكاتبة لميندا غايتس وهي تطلب منها بكل ثقة سحب أموالها الممولة لقتل الأطفال في أفريقيا و القائمة على النظرة الدونية للأطفال كأفواه تطعم لا أكثر ولا أقل.

وفي كل الفصول السابقة نلاحظ أن هذة المؤامرات الدولية هي توصيف للمرأة وأخبارها كيف تعيش حياتها وفقاً لوجهة النظر الغربية الفقيرة والسيئة والكارهة للتنوع.

وإن صميم عمل هذة المنظمات والحملات هو تخفيض نسبة الأفارقة، وجعل المرأة نافرة من وظيفتها الطبيعية والمقدسة هو أنجع وأسرع الطرق لذلك.

وينبغى أن يكون حاضراً في ذهن أي أفريقي عند التعامل مع مثل هذة السياسات مقولة القائد الغيني الذي قاد التحرر من فرنسا «أحمد سيكو» عندما هدده الرئيس الفرنسي بقطع المعونات إن هَمَّ الشعب بالثورة، وهي:»نستحب الحرية في فقر على الرق في ترف».